أضرار مبادلة العملة الناتجة من تعامل الدوائر الحكومية مع المصرف العراقي للتجارة دراسة ميدانية ـ بالتطبيق على مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

م. م أحمد سامي حسب الله م.م جواد كاظم شلاكة

الملخص

اهتم البحث الحالي بقياس اضرار مبادلة العملة من خلال تحويل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مبالغ بالدينار العراقي الى الدولار الامريكي عن طريق المصرف العراقي للتجارة، وان الأضرار التي تكبدتها الوزارة ناتجة من الفرق ما بين سعر الصرف المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي وسعر السوق الذي يعتمده المصرف العراقي للتجارة ، والذي ادى ذلك الى حدوث اضرار (خسائر) كبيرة تحملتها الوزارة ، مما ادى الى تخفيض التخصيصات المالية للمجازين دراسياً خارج العراق وهذا بدوره يؤدي الى تخفيض عدد الطلبة المبتعثين في الخارج .

حيث قُدرت الخسائر (الاضرار) التي تكبدتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2006 ولغاية 2011 مبلغ (4593314 $) ، وقدرت الخسارة لسنة 2012 مبلغ (8793871 $) وذلك لارتفاع سعر الصرف المحتسب من قبل المصرف العراقي للتجارة قياساً بسعر الصرف المعلن من قبل البنك المركزي العراقي ، وبذلك تكون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد تكبدت خسائر تقدر بمبلغ (13387185 $) (ثلاثة عشر مليون وثلاثمائة وسبعة وثمانون الف ومئة وخمسة وثمانون دولار) للفترة من سنة 2006 ولغاية سنة 2012 وبما يعادل مبلغ (15794549743 دينار) (خمسة عشر مليار وسبعمائة واربعة وتسعون مليون وخمسمائة وتسعة واربعون الف وسبعمائة وثلاثة واربعون دينار) وهذا سوف يؤدي إلى تخفيض تخصيصات الوزارة من حساب المجازين دراسياً ، وهو ما ينعكس سلباً على أداء الوزارة، وبالتالي يؤدي إلى تخفيض عدد الدارسين في الخارج ، وذلك بسبب ارتفاع سعر الصرف المحتسب من قبل المصرف العراقي للتجارة مقارنةً بسعر صرف المعلن من قبل البنك المركزي العراقي وبفارق كبير جداً.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ اضرار مبادلة العملة- تحويلات العملة الاجنبية- سعر الصرف- العملة الاجنبية- البنك المركزي العراقي- المصرف العراقي للتجارة .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 19
العدد 73
الصفحات 526-543

أضرار مبادلة العملة الناتجة من تعامل الدوائر الحكومية مع المصرف العراقي للتجارة دراسة ميدانية ـ بالتطبيق على مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المقدمة

يحظى موضوع مبادلة العملة باهتمام كبير من قبل الشركات الهادفة للربح إضافةً إلى المؤسسات الحكومية غير الهادفة للربح وذلك لزيادة تعامل دوائر الدولة بالعملة الأجنبية لامتداد نشاطها ليغطي العديد من دول العالم، وذلك من خلال تحويل مؤسسات الدولة عملة أجنبية عن طريق المصرف العراقي للتجارة إلى الدوائر التابعة لها في الخارج كالسفارات والملحقيات وغيرها ، وهذا يؤدي إلى حدوث حالة أضرار من خلال عملية مبادلة العملة لتحويل المصرف العراقي للتجارة مبالغ إلى تلك المؤسسات بسعر الصرف السائد في البنك المركزي العراقي وعند عملية صرف تلك الدوائر التابعة يكون بسعر صرف السوق وهذا يؤدي إلى تحمل تلك المؤسسات مبالغ أضرار كبيرة نتيجة للفرق في أسعار التحويل ، ولهذا سيركز البحث الحالي على توضيح مفهوم مبادلة العملة الأجنبية ومدى تأثير هذه العملية على تخصيصات مركز وزارة التعليم العالي المرصدة ضمن فقرة المجازين دراسياً وهل إن هذه العملية تؤدي إلى تخفيض المبلغ المخصص للمجازين دراسياً ، ولهذا سيتم تقسيم هذا المبحث إلى فصلين ، حيث سيركز الفصل الأول على الجانب النظري والذي سيتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول منهجية البحث ، المبحث الثاني دراسات سابقة ، المبحث الثالث مدخل نحو مفهوم أضرار مبادلة العملة الأجنبية ، أما الفصل الثاني سيتم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول الجانب التطبيقي ، المبحث الثاني ، الاستنتاجات والتوصيات .

الفصل الأول/ الجانب النظري

المبحث الأول/ منهجية البحث Methodology Of Research :-

أولاً : مشكلة البحث Research Problem :

وجود حالات أضرار (فروقات ، اختلاف) بالعملة ناتجة من عمليات تحويل العملة بالدينار العراقي إلى الدولار الأمريكي عن طريق تحويل مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مبالغ إلى الملحقيات الثقافية التابعة لها.

ثانياً : أهمية البحث Research Importance :

تتمثل أهمية البحث بإمكانية قياس مبالغ الخسائر (الاضرار) من مبادلة العملة الأجنبية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع المصرف العراقي للتجارة عن طريق تحويل مبالغ بالدينار العراقي إلى الدولار الأمريكي وتحويلها الى المحلقيات الثقافية التابعة للوزارة.

ثالثاً : فرضيات البحث Research Assumptions :

الافصاح عن اضرار مبادلة العملة بسبب اعتماد سعر التحويل المتغير من قبل المصرف العراقي للتجارة سوف يؤدي الى تقليل الاضرار مما يؤدي الى زيادة التخصيصات المعتمدة للمجازين دراسياً .

رابعاً : أهداف البحث Research Objectives :

يهدف البحث إلى معرفة أسباب حدوث حالات الأضرار (الخسائر) الناتجة من تحويل العملات بالدينار العراقي إلى الدولار عن طريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى الملحقيات الثقافية التابعة لها ، وإيجاد وسائل علمية محاسبية لمعالجة حالة الأضرار (الاختلاف) .

عينة البحث Research Sample :

تتمثل عينة البحث بكشوفات المصرف العراقي للتجارة والتقارير والقوائم المالية في مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

المبحث الثاني/ دراسات سابقة

أولاً : دراسات عربية :

أ- دراسة الجنابي، المشهداني، والعاني (2009) :

قراءة محاسبية في العمليات الأجنبية وترجمة القوائم المالية

وهو بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية يهدف إلى تقديم قراءة فكرية ومفاهيمية لموضوع المحاسبة عن العمليات التي تتم بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والوحدات الأجنبية وما ينجم عنها من آليات محاسبية موضوعية لمعالجة العمليات التي تتم بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والوحدات الأجنبية من خلال الإسهام في تبني قاعدة محلية تنسجم وتتكيف مع المتغيرات البيئية الجديدة.

أهم استنتاجات الدراسة التي تم التوصل إليها:

1. **توصل البحث إلى صعوبة الوثوق بعقود الصرف المؤجلة التي لا تستهدف التحوط من مخاطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية.**
2. **وجود مبررات مفاهيمية ومنطقية تتعلق بالتحقق الفعلي من الحدث الاقتصادي تحول دون تسوية المكاسب أو الخسائر الناشئة من تحويل العملة الأجنبية المستعملة في الفروع والشركات الأجنبية إلى صافي الدخل.**
3. **وقد أوصى البحث بوجوب اعتماد مدخل العمليتين عند التعامل مع أي صفقة تتم بالعملة الأجنبية.**

ب_ دراسة الشمري (2010)

معايير المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية ومشاكل تطبيقها في العراق بالتطبيق على عينة من شركات القطاع العام .

وهو بحث رسالة ماجستير من كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد غير منشور.

يهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية وأهميتها، وتحليل أبرز المعايير العالمية والدولية والمحلية ذات الصلة بالمعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية، وكذلك تسليط الضوء على واقع المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية في عينة من شركات القطاع العام، تمهيداً لترجمة القوائم المالية وتوحيدها في الشركات.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:-

1) تتمثل أهم المشاكل الناجمة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية للوحدات الأجنبية في كيفية تحديد سعر الصرف المناسب لإثبات تلك المعاملات، وتحديد المدخل المستعمل في معالجة اختلاف أسعار الصرف، وتحديد العملة الوظيفية لتلك الوحدات .

2) عدم إصدار قاعدة محاسبية محلية بشأن القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية في العراق، ولاسيما في ظل الظروف البيئية المستجدة وحاجة العراق للنهوض بقطاع الاستثمارات ومنها الاستثمارات الأجنبية.

ج- النجدي (2010) :

المحاسبة عن الاستثمارات ألأجنبية ومسؤولية مراقب الحسابات اتجاهها بحث تطبيقي في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية.

وهو بحث رسالة ماجستير في المحاسبة القانونية من المعهد العربي للمحاسبين القانونيين غير منشور.

هذا البحث ركز على الاستثمارات المالية التي تكون فيها نسبة الاستثمار أكثر من 51% وهي الحالة الأولى التي تحدث في استثمار مثل هذه النسبة في القطر كاستثمار خارجي وبالعملة الصعبة وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة. ولم تقتصر هذه الدراسة على الدراسات الميدانية مثل استخدام استمارة الاستبانة بل كانت حالة تطبيقية في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية عندما استثمرت بنسبة 55% في الشركة الفيتنامية (شركة فوداتى كومبني) .

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:-

1) لذا فقد برز حقل جديد في المحاسبة سمي بحقل المحاسبة الدولية يهتم بإيجاد الحلول والمشاكل المحاسبية الدولية ومحاولة إصدار معايير محاسبية موحدة على المستوى الدولي يمكن تطبيقها على مختلف الدول ليسهل من إعداد قوائم مالية موحدة الأسس ومفهومة من قبل متخذي القرارات الاقتصادية الدولية على اختلاف جنسياتهم ولغاتهم .

2) لم يتم إصدار أي معيار محلي من قبل مجلس المعايير والقواعد المحاسبية العراقي بشأن إعداد القوائم المالية الموحدة ويعلل ذلك لمحدودية الشركات والمؤسسات الحكومية التي تمتلك استثمارات في خارج القطر سابقاً.

ثانياً : دراسات أجنبية Foreign Studies :

أ- بحث Pinto , Jo Ann (2001) :

Foreign Currency Translation Adjustment as Predictors of Earning Changes.

وهو بحث منشور في مجلة المحاسبة والتدقيق والنظام الضريبي الدولية ، تشير الدراسة إلى إن هناك تقدم قليل نحو تحديد مبالغ محاسبية من غير الأرباح ، التي يمكن أن تتوقع التغيرات المستقبلية في الدخل، كذلك اختبار ملائمة القيمة لتسوية تحويل العملة الأجنبية. هذه الدراسة مرتبطة بالتغيرات السنوية لأرباح السهم للتغير في قيمة حساب تسوية التحويل المتراكمة.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:-

1) إن قيمة التلكؤ لتسوية تحويل العملة الأجنبية لكل سهم قيمة تنبؤية وهذه القيمة التنبؤية يمكن استخدامها للتنبؤ بالتغيرات السنوية في أرباح السهم.

2) معظم نتائج البحث تناقض بشكل مباشر المقترح أن نماذج التنبؤ بالأرباح بشكل محدد أفضل من تسوية التحويل المستبعدة.

3) إن نتائج هذه الدراسة تشير إلى إن القدرة التنبؤية تُعزز عند تفاعل مصطلحات شركة معين .

ب- دراسة Louis (2003)

The Value Relevance of the Foreign Translation Adjustment.

وبحث منشور في مجلة التدقيق المحاسبي The Accounting Review ، يعرض هذا البحث التحاليل الاقتصادية لتسوية تحويل العملة الأجنبية

تقدم الدراسة تحليل اقتصادي لتسوية تحويل العملة الأجنبية وتفحص بشكل تجريبي العلاقة بين التغير في قيمة الشركة وتسوية تحويل العملة الأجنبية لعينة من الشركات الصناعية . هذه الدراسة للشركات في القطاع الصناعي ، تسوية التحويل مرتبطة بخسارة في القيمة مقابل زيادة في القيمة . هذه النتيجة متأصلة من واقع حقيقي للشركات في القطاع الصناعي ، قواعد المحاسبة التي تحكم تحويلات العملة الأجنبية عموماً تنتج نتائج معاكسة للتأثيرات الاقتصادية من تغير سعر الصرف .

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:-

1. تسوية تحويل العملة الأجنبية متعلقة بقيمة الشركات في القطاع الصناعي. لكن ليس بشكل مباشر .

2. هذه الدراسة تزيد من المخاوف حول حساب الدخل المحاسبي أن الاعتراف بتسوية تحويل موجبة تزيد من الدخل.

موقع الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة

يهتم البحث الحالي بإمكانية قياس والإفصاح عن أضرار مبادلة العملة من تعامل القطاع الحكومي مع المصرف العراقي للتجارة ، وذلك بالتركيز على بيانات مركز وزارة التعليم العالي ومقارنتها مع بيانات المصرف العراقي للتجارة واحتساب الأضرار الناتجة من اختلاف أسعار التحويل .

المبحث الثالث/ مدخل نحو مفهوم أضرار مبادلة العملة الأجنبية

مفهوم مبادلة العملة الأجنبية :

تنشأ الحاجة إلى التعامل بالعملات الأجنبية عندما تقوم الوحدة الاقتصادية بعمليات أجنبية (صفقات تجارية: استيراد أو تصدير) مع شركات خارج البلد التي تعمل به مما يقتضي الدفع بعملة أخرى خلاف عملة البلد التي تعمل به الوحدة الاقتصادية. بمعنى آخر إن وحدة النقد المستخدمة لدفع الالتزامات أو لقبض المستحقات في العمليات الأجنبية هي وحدة نقد خلاف العملة المحلية التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية في عملياتها والتي يطلق عليها العملة الوظيفية Functional Currency (أبو حشيش، 2009 : 593) .

مما دفع العديد من دول العالم إلى إصدار معايير تكون بمثابة دليل أو مرشد في التطبيقات المحاسبية وأحكامها لتنظيم العمل المحاسبي ، لكنها في الواقع واجهت تباين وتعدد المعايير من دولة لأخرى كنتيجة طبيعية لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية بين تلك الدول، ويمثل الهدف الأساسي لإصدار المعايير المحاسبية الدولية إعداد قوائم مالية يعتمد عليها حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين في الوحدات الاقتصادية وتسهيل إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية التي تعمل في بيئات مختلفة وبالتالي اتخاذ القرارات الصائبة ، ولا سيما القرارات الاستثمارية (الشمري ، 2010 : 60) .

وقد ذكر (بيدا ويد) في بحثه المنشور (البدايات الأولى لتطبيق المحاسبة الدولية) انه من المشاكل المحاسبية الناجمة عن اختلافات أسعار صرف العملات الأجنبية المعروف بأن لكل عملة قيمة قياساً بعملة أخرى ، لذا فأن سعر الصرف يمكن تعريفه وبشكل مبسط ، بأنه قيمة وحدة نقد لعملة معينة وبتأريخ معين وعلى شكل نسبة قياساً بوحدة نقد لعملة بلد آخر (بيدا ويد ، 2010 : 9).

ويُستنتج من ذلك انه عند زيادة (أو انخفاض) قيمة العملة الأجنبية فانه في مثل هذه الحالة يستوجب اخذ الفروقات الناجمة عن أسعار الصرف بنظر الاعتبار كمكاسب أو خسائر تحويل العملات الأجنبية، كما إن هناك أراء أخرى تنادي بمعالجة مختلفة لمثل هذه الفروقات الحاصلة في أسعار الصرف على أنها تعديل لاقيام المشتريات بالزيادة أو النقصان وحسب أسعار الصرف عند الارتفاع أو الانخفاض.

ولقد أشار المعيار الأمريكي 52 إلى نوعين من الوحدات الاقتصادية الأجنبية حسب علاقتها بالوحدة الاقتصادية (الأم)، إحداهما وحدات اقتصادية مستقلة (Self-contained) وهي الوحدات التي تكون معظم تدفقاتها النقدية الداخلة أو الخارجة تتحدد بالعملة الأجنبية للبلد الذي تمارس فيه نشاطها، ولا يوجد عمليات متبادلة بينها وبين الوحدة الاقتصادية (الأم) وان وجدت فهي قليلة. أما الأخرى فهي وحدات اقتصادية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالوحدة الاقتصادية (الأم) Direct and integral component or extension of the parent company's operations وفي هذه الحالة تكون العملة الوظيفية للوحدة الاقتصادية الأجنبية هي العملة التي تعد بها الوحدة الاقتصادية (الأم) قوائمها المالية.

ولهذا يرى الباحثين إن الدوائر الرسمية في الخارج هي مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالوزارات والدوائر الرئيسية في العراق (الوحدة الاقتصادية الأم) وفي مثل هذه الحالة تكون العملة الوظيفية للوحدة الاقتصادية الفرعية في الخارج هي التي تعد بها الوحدة الاقتصادية (الأم) قوائمها المالية .

كما عرف المعيار الأمريكي 52 ترجمة القوائم المالية للوحدة الأجنبية بأنها " إعادة تقويم بنود القوائم المالية والمدرجة أصلاً بالعملة الوظيفية للوحدة الأجنبية، إلى ما يعادلها بعملة التقرير (العملة المحلية) المدرجة بها نظائر تلك البنود في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية (الأم)، ويتم ذلك بموجب أسعار أو معدلات محددة للصرف تستعمل في ترجمة هذه القوائم ".

وتتحدد عملية الترجمة بنوع العلاقة التي تربط الوحدة الاقتصادية الأجنبية بالوحدة الاقتصادية (الأم) فالوحدات الاقتصادية المرتبطة بالوحدة الاقتصادية (الأم) بعلاقة وثيقة والتي تتعامل في أكثر أعمالها بعملة الوحدة الاقتصادية (الأم) ((الدولار الأمريكي في أمريكا والدينار العراقي في العراق)) فيكون من المناسب لها استعمال الطريقة الوقتية للترجمة وتتم التسوية في قائمة الدخل، أما الوحدات الأجنبية التي تكون مستقلة وذات صلة بالاقتصاد المحلي ((اقتصاد الدولة التي تعمل فيها)) والتي تتعامل مع العملة الأجنبية في عملياتها اليومية فيكون من المناسب لها استعمال طريقة المعدل الجاري للترجمة، أما نتائج تسوية التحويل فيتم التقرير عنها في حق الملكية كبند منفصل عند تحقيقها .

أهداف المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية :

أشار (Arpan & Radebaugh, 1985: 113) إلى إن أهداف المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية كما يأتي:-

1. تسجيل الواردات من السلع والخدمات المحددة أقيامها بعملة أجنبية بما يعادلها من وحدات العملة المحلية في تاريخ الشراء طبقاً لسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ وعدم تعديل تلك التكلفة بأي تغيرات لاحقة لأسعار الصرف.
2. تسجيل عمليات الاقتراض والإقراض المحددة بعملة أجنبية بما يعادلها من وحدات العملة المحلية .
3. تسجيل الصادرات من السلع والخدمات المحددة أقيامها بعملة أجنبية بما يعادلها من وحدات العملة المحلية في تاريخ البيع طبقاً لسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ وعدم تعديل تلك الإيرادات بأية تغيرات لاحقة لأسعار الصرف .

مفهوم المعاملة بالعملة الأجنبية (IAS No.21 , Para 8) :

لقد أشار المعيار المحاسبي الدولي (21) إلى إن المعاملة بالعملة الأجنبية هي المعاملة المحددة أو تلك التي تتطلب التسوية بعملة أجنبية ، بما في ذلك المعاملات عن قيام الوحدة الاقتصادية بما يأتي:

أ. شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية .
ب. إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة أجنبية.
ج. تمتلك أو تتخلص من أصول أو تتكبد أو تسدد التزامات محددة بعملة أجنبية.

المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية في تاريخ كل ميزانية عمومية (IAS No.21 Para 10):

تثبت المعاملات بعملة أجنبية عند الاعتراف الأولي بها بعملة التقرير وذلك باستعمال سعر الصرف في تاريخ المعاملة. وقد يكون سعر صرف عملة التقرير للعملة الأجنبية فورياً أو متوسطاً ولكن إذا كانت معدلات الصرف تتغير بشكل كبير جداً فإن استخدام متوسط الفترة المالية قد يكون غير موثوق به.

وعند إعداد القوائم المالية يتم ترجمة البنود النقدية باستعمال سعر الإقفال والبنود غير النقدية يتم ترجمتها باستعمال سعر الصرف في تاريخ المعاملة إذا كانت مسجلة مسبقاً بالتكلفة التاريخية، أما إذا كانت مسجلة بالقيمة العادلة فيستعمل سعر الصرف الذي كان سائداً عندما يتم تحديد القيمة العادلة .

وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) المعدل عام 1993 بعنوان (آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية) إلى إن هذا المعيار لا يحدد العملة التي ينبغي على الوحدة الاقتصادية أن تعرض قوائمها المالية بها ولكن تستخدم الوحدة الاقتصادية عادةً عملة البلد الذي تقيم فيه .أما إذا استخدمت عملة مختلفة، فإن هذا المعيار يتطلب الإفصاح عن سبب استخدام تلك العملة ، كما يتطلب المعيار الإفصاح عن سبب أي تغير في عملة تقرير الوحدة الاقتصادية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 ، مدونة صالح القرا، الفقرة 4)

وقد تم تعريف تسوية تحويل العملات الأجنبية بموجب المعيار المحاسبي الأمريكي المرقم 52 المعدل سنة 1981 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بان تسوية التحويل هي ناتجة من عمليات التحويل للقوائم المالية من العملة الوظيفية للوحدة إلى عملة التقرير (FAS No.52 , 1981) .

أي إن المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية) لم يجبر الشركات على استخدام عملة محددة كالعملة الأجنبية أو العملة المحلية لتكون العملة التي يتم إثبات المعاملات بها وعرض قوائمها المالية بها ، ولكن على الشركات أن تفصح عن أي تغيير يحدث في العملة المستخدمة . ولذلك فان للشركات الحرية في استخدام العملة التي ترغب بها للإفصاح عنها وإثباتها في سجلاتها المحاسبية (الدفاعي ، 2012 : 124) .

علاقة الوحدة الاقتصادية الأجنبية بالوحدة الاقتصادية (الأم) (الشمري ، 2010 : 72).

لقد صنف المعيار الدولي (21) الوحدات الاقتصادية الأجنبية لغرض تحديد العملة الوظيفية إلى:

أ. وحدات اقتصادية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالوحدة الاقتصادية (الأم) : حيث أشار المعيار إلى إنها الوحدات التي تمارس جزءاً رئيسياً من عملياتها التشغيلية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية الأجنبية كما لو كانت امتداداً لعمليات الوحدة الاقتصادية (الأم)، وعليه فان تغير أسعار الصرف بين عملة التقرير والعملة في البلد الأجنبي يكون له تأثير مباشر على التدفق النقدي .

ب. وحدات اقتصادية أجنبية مستقلة : لقد حددها المعيار بأنها الوحدات الاقتصادية الأجنبية التي تقوم بتجميع النقود وغيرها من البنود النقدية وتتحمل المصروفات وتولد الإيرادات وتدير القروض وجميع هذه العمليات تتم بالعملة المحلية للدولة التي تقع فيها الوحدة الاقتصادية الأجنبية، وعليه فان أي تغيرات في سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة المحلية لن يكون له تأثير كبير على البنود النقدية وغير النقدية التي تحتفظ بها الوحدات الأجنبية .

ولأجل تمييز الوحدات الاقتصادية الأجنبية مستقلة بذاتها أو امتداد الوحدة الاقتصادية (الأم) يمكن استعمال عدة مؤشرات أشار إليها المعيار ، حيث تعد الوحدات الاقتصادية مستقلة في حالة توفر المؤشرات الآتية:-

- استقلالية نشاط الوحدة الاقتصادية الأجنبية عن أنشطة الوحدة الاقتصادية (الأم) .
- انخفاض نسبة العمليات المتبادلة مع الوحدة الاقتصادية (الأم) .
- تمويل نشاط العملية الأجنبية بصورة أساسية من خلال التشغيل الذاتي او من القروض المحلية التي توفرها الوحدة الأجنبية.
- سداد أو تسوية تكلفة الأجور والمواد بصورة أساسية بالعملة المحلية للوحدة الأجنبية.
- إجراء المبيعات بصورة أساسية بعملات أخرى بخلاف عملة التقرير.
- استقلال التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية (الأم) عن تلك المتعلقة بالعملة الأجنبية وعدم تأثرها بها.

وانه لأغراض فهم بعض المصطلحات الخاصة بتسوية تحويلات العملة الأجنبية علينا فهم عدد من المصطلحات الأساسية من أهمها :

العملة الوظيفية Functional Currency : حيث تم تعريف العملة الوظيفية للوحدة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم 52 بأنها عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل بها ، عادةً عملة البيئة التي تنشا و تنفق فيها النقدية (Statement No 52 , Para 77) ، أو هي العملة الأساسية التي تستخدمها الشركة في القيام بنشاطاتها والتي تتم بها إيرادات ومصروفات الشركة النقدية ، وهي غالباً ما تكون هي نفس عملة الدولة التي تعمل بها الشركة والعملة المستخدمة في التسجيل والإثبات في الدفاتر والسجلات (السائح ، بدون سنة : 501) .

عملة التقرير Reporting Currency : هي العملة المحلية التي تعد بموجبها القوائم المالية للشركة الأم، كما الدولار بالنسبة للشركة الأمريكية، والجنيه الإسترليني بالنسبة للشركة الإنجليزية، الدينار بالنسبة للشركة العراقية (كساب ، 2006 : 2) .

العملة الأجنبية Foreign Currency : هي أي عملة أخرى عدا العملة الوظيفية للوحدة اقتصادية (IAS, No.21 , Para 8) . أو هي العملة من غير العملة التي تستخدم في إعداد التقارير المالية لشركة معينة (السائح ، المصدر السابق : 500) .

سعر الصرف Exchange Rate : هو معدل التبادل (التغير) Exchange Rate بين عملتين . (IAS , No 21) ، أو هو نسبة مبادلة عملتين أو معدل التبادل بين عملتين (حماد، 2006: 784) .

فرق سعر الصرف Exchange Difference Rate : هو الفرق الناتج عن الإفصاح عن نفس عدد وحدات العملة الأجنبية في عملة التقرير باستخدام أسعار صرف مختلفة .

أو هو الفرق الناتج من إثبات نفس عدد وحدات عملة أجنبية بعملة التقارير Reporting Currency بأسعار صرف مختلفة (حماد، 2006 : 784) .

سعر الصرف الآني (الفوري) Exchange Spot Rate: هو سعر الصرف (التبادل) في أي عملة أجنبية يمكن أن يشترى أو يباع به اليوم . والذي يستخدم في الصفقات مباشرةً عند التسليم (Doupnik and Perara , 2007: 236) .

مخاطرة الصرف الأجنبي Foreign Exchange Risk : المخاطرة الناجمة عن تقلب (تذبذب) Fluctuate القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الصرف الأجنبي (IFRS , No. 7 , p16 , appendix A) .

التحويل Translation : يعني المبادلة الفعلية للعملة بمعنى شراء أو بيع من عملة ما إلى عملة أخرى مثل تحويل الدولارات إلي ريالات سعودية (www.cba.ksuedu.server261.com)

الترجمة Transaction : عملية دفترية تتضمن التعبير عن المعاملات المالية المختلفة أو أرصدة القوائم المالية بالعملة المحلية ولا يترتب على عملية الترجمة شراء أو بيع عملات أجنبية (www.cba.ksuedu.server261.com) .

الفصل الثاني/ الجانب التطبيقي

المبحث الأول/ القياس والإفصاح عن أضرار مبادلة العملة- لمجتمع عينة البحث

الدوائر الثقافية:-

تتولى الدوائر الثقافية تمثيل العراق في القضايا العلمية والتربوية والثقافية في إطار البعثة الدبلوماسية العراقية وتعتبر لهذا الغرض العين العلمية للعراق راصدة التطور العلمي والثقافي والتكنولوجي في العالم منفتحة عليه ممثلة إحدى حلقات الوصل الناقلة للعلم والتكنولوجيا وراعية لشؤون الطلبة العراقيين في الخارج ومبررة لوجه العراق الحضاري ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الدول في الاختصاصات ذات العلاقة ، وترتبط بدائرة البعثات والعلاقات الثقافية (نظام الدوائر الثقافية ، 1989 : 3)

واجبات الدوائر الثقافية :-

1. توثيق العلاقات العلمية والثقافية والفنية وتطويرها بين العراق والدول العربية والأجنبية التي تعمل فيها .
2. الإشراف على دراسة الطلبة المبعوثين ورعايتهم والإسهام في معالجة مشاكلهم بما في ذلك طلبة النفقة الخاصة والمساعدة المالية وكذلك القيام بزيارات ميدانية لهم في جامعاتهم.
3. رعاية الطلبة الوافدين إلى الخارج وتسهيل مهمة سفرهم إليه وتصديق الوثائق التي يحتاجون إليها في دراستهم في الخارج .

تحتاج دوائر الدولة كافة ومنها وزارة التعليم العالي وحتى الشركات الاستثمارية إلى القيام بعدة أمور منها عمليات تحويل مبالغ إلى خارج البلد وهذا ما يتطلب من دوائر الدولة التعامل مع المصرف العراقي للتجارة لتحويل مبالغ إلى الدوائر الرسمية التابعة لها في الخارج وبذلك فهي تحتاج إلى العملات الأجنبية لغرض القيام بهذه الأعمال. ولهذا سنقوم بتوضيح الأضرار المحتسبة من عمليات تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى الخارج عن طريق المصرف العراقي للتجارة.

أضرار مبادلة العملة الناتجة من تعامل الدوائر الحكومية مع المصرف العراقي للتجارة دراسة ميدانية ـ بالتطبيق على مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جدول (1)

المكاسب (أو الخسائر) من تمويل الدوائر الحكومية عن طريق المصرف العراقي للتجارة لسنة 2006

سنة 2006	المبلغ التمويل بالدينار	سعر الصرف المحول عن طريق المصرف العراقي للتجارة	سعر الصرف بسعر المزاد العلني	المبلغ / دولار عند احتساب سعر مصرف المصرف العراقي للجارة	المبلغ / دولار عند احتساب سعر صرف المزاد العلني	المكاسب (أو الخسائر) بالدولار بين سعر صرف (المصرف العراقي للتجارة) وسعر صرف (البنك المركزي
شهر / 2	3300000000	1500	1477	2200000	2234259	($ 34259)
شهر / 3	2000000000	1500	1477	1333333	1354096	($ 20763)
شهر / 5	4000000000	1500	1477	2666666	2708192	($ 41526)
شهر / 11	2000000000	1500	1453	1333333	1376462	($ 43129)
المجموع بسعر صرف 1467 معدل صرف العام						($ 139677) ويعادل 204906159 دينار

(الجدول : من اعداد الباحثان)، (باستخدام كشوفات المصرف العراقي للتجارة وكتب التمويل الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / قسم الشؤون المالية) .

يتضح من الجدول أعلاه إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تكبدت خسارة لسنة 2006 تقدر بمبلغ (139677 $) بما تعادل (204906159 دينار) مائتان وأربعة مليون وتسعمائة وستة ألف ومائة وتسعي وخمسون دينار . وذلك لتحويل وزارة التعليم العالي مبالغ من الدينار إلى الدولار لتمويل الملحقيات الثقافية في الخارج عن طريق المصرف العراقي للتجارة ، وهذا سوف يؤدي إلى تخفيض تخصيصات الوزارة من حساب المجازين دراسياً . وهو ما ينعكس سلباً على أداء الوزارة. وبالتالي يؤدي إلى تخفيض عدد الدارسين في الخارج .

جدول (2)

المكاسب (أو الخسائر) من تمويل الدوائر الحكومية عن طريق المصرف العراقي للتجارة لسنة 2007

سنة 2007	مبلغ التمويل بالدينار	سعر الصرف المحول عن طريق المصرف العراقي للتجارة	سعر الصرف بسعر المزاد العلني	المبلغ / دولار عند احتساب سعر مصرف المصرف العراقي للجارة	المبلغ / دولار عند احتساب سعر صرف المزاد العلني	المكاسب(أو الخسائر) بالدولار بين سعر صرف (المصرف العراقي للتجارة) وسعر صرف (البنك المركزي)
شهر/6	3000000000	1500	1256	2000000	2388535	($ 388535)
شهر / 10	3000000000	1246	1232	2000000	2435064	($ 435064)
المكاسب (أو الخسائر) سنة 2007 بمعدل صرف العام 1255						($ 823599) تعادل 1033616745 دينار

(الجدول : من اعداد الباحثان)، (باستخدام كشوفات المصرف العراقي للتجارة وكتب التمويل الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / قسم الشؤون المالية) .

أضرار مبادلة العملة الناتجة من تعامل الدوائر الحكومية مع المصرف العراقي للتجارة دراسة ميدانية ـ بالتطبيق على مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

يتضح من الجدول أعلاه إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تكبدت خسارة لسنة 2007 تقدر بمبلغ (823599 $) بما تعادل (1033616745 دينار) مليار وثلاثة وثلاثون مليون وستمائة وستة عشر ألف وسبعمائة وخمسة وأربعون دينار. وذلك لتحويل وزارة التعليم العالي مبالغ من الدينار إلى الدولار لتمويل الملحقيات الثقافية في الخارج عن طريق المصرف العراقي للتجارة ، وهذا سوف يؤدي إلى تخفيض تخصيصات الوزارة من حساب المجازين دراسياً . وهو ما ينعكس سلباً على أداء الوزارة. وبالتالي يؤدي إلى تخفيض عدد الدارسين في الخارج .

جدول (3)

المكاسب (أو الخسائر) من تمويل الدوائر الحكومية عن طريق المصرف العراقي للتجارة لسنة 2008

سنة 2008	مبلغ التمويل بالدينار	سعر الصرف المحول عن طريق المصرف العراقي للتجارة	سعر الصرف بسعر المزاد العلني	المبلغ / دولار عند احتساب سعر صرف المصرف العراقي للجارة	المبلغ / دولار عند احتساب سعر صرف المزاد العلني	المكاسب (أو الخسائر) بالدولار بين سعر صرف (المصرف العراقي للتجارة) وسعر صرف (البنك المركزي)
شهر / 1	12250000000	1289	1214	9503491	10090610	(587119 $)
شهر / 2	4000000000	1221	1210	3276003	3305785	(29782 $)
شهر / 9	3000000000	1193	1180	2514669	2542373	(27704 $)
شهر / 10	2000000000	1193	1178	1676446	1697793	(21347 $)
شهر / 12	22000000000	1185	1172	18565400	18771331	(205931)
المكاسب (أو الخسائر) لسنة 2008 معدل صرف العام 1193						(871883 $) تعادل 1040156419 دينار

(الجدول : من اعداد الباحثان)، (باستخدام كشوفات المصرف العراقي للتجارة وكتب التمويل الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / قسم الشؤون المالية) .

يتضح من الجدول أعلاه إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تكبدت خسارة لسنة 2008 تقدر بمبلغ (871883 $) بما تعادل (1040156419 دينار) مليار وأربعون مليون ومائة وستة وخمسون ألف وأربعمائة وتسعة عشر دينار. وذلك لتحويل وزارة التعليم العالي مبالغ من الدينار إلى الدولار لتمويل الملحقيات الثقافية في الخارج عن طريق المصرف العراقي للتجارة ، وهذا سوف يؤدي إلى تخفيض تخصيصات الوزارة من حساب المجازين دراسياً . وهو ما ينعكس سلباً على أداء الوزارة. وبالتالي يؤدي إلى تخفيض عدد الدارسين في الخارج .

أضرار مبادلة العملة الناتجة من تعامل الدوائر الحكومية مع المصرف العراقي للتجارة دراسة ميدانية . بالتطبيق على مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جدول (4) المكاسب (أو الخسائر) من تمويل الدوائر الحكومية عن طريق المصرف العراقي للتجارة لسنة 2009

سنة 2009	مبلغ التمويل بالدينار	سعر الصرف المحول عن طريق المصرف العراقي للتجارة	سعر الصرف بسعر المزاد العلني	المبلغ / دولار عند احتساب سعر صرف المصرف العراقي للجارة	المبلغ / دولار عند احتساب سعر صرف المزاد العلني	المكاسب (أو الخسائر) بالدولار بين سعر صرف (المصرف العراقي للتجارة) وسعر صرف (البنك المركزي)
شهر / 1	3000000000	1185	1170	2531646	2564103	($ 32457)
شهر / 2	4000000000	1221	1170	3276003	3418803	($ 142800)
شهر / 3	10000000000	1184	1170	8445946	8547009	($ 101063)
شهر / 5	8000000000	1183	1170	6762468	6837607	($ 75139)
شهر / 7	6000000000	1183	1170	5071851	5128205	($ 56354)
شهر / 8	8000000000	1183	1170	6762468	6837607	($ 75139)
شهر / 9	11000000000	1183	1170	9298394	9401709	($ 103315)
شهر / 11	6000000000	1186	1170	5059022	5128205	($ 69183)
شهر / 12	4000000000	1183	1170	3381234	3418803	($ 37569)
المكاسب (أو الخسائر) لسنة 2009 معدل صرف العام 1170						($ 693019) تعادل (810832230) دينار

(الجدول : من اعداد الباحثان)، (باستخدام كشوفات المصرف العراقي للتجارة وكتب التمويل الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / قسم الشؤون المالية) .

يتضح من الجدول أعلاه إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تكبدت خسارة لسنة 2009 تقدر بمبلغ (693019 $) بما تعادل (810832230 دينار) ثمانمائة وعشرة مليون وثمانمائة واثنان وثلاثون ألف ومائتان وثلاثون دينار. وذلك لتحويل وزارة التعليم العالي مبالغ من الدينار إلى الدولار لتمويل الملحقيات الثقافية في الخارج عن طريق المصرف العراقي للتجارة ، وهذا سوف يؤدي إلى تخفيض تخصيصات الوزارة من حساب المجازين دراسياً . وهو ما ينعكس سلباً على أداء الوزارة. وبالتالي يؤدي إلى تخفيض عدد الدارسين في الخارج .

أضرار مبادلة العملة الناتجة من تعامل الدوائر الحكومية مع المصرف العراقي للتجارة دراسة ميدانية . بالتطبيق على مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جدول (5)

المكاسب (أو الخسائر) من تمويل الدوائر الحكومية عن طريق المصرف العراقي للتجارة لسنة 2010

سنة 2010	مبلغ التمويل بالدينار	سعر الصرف المحول عن طريق المصرف العراقي للتجارة	سعر الصرف بسعر المزاد العلني	المبلغ / دولار عند احتساب سعر صرف المصرف العراقي للجارة	المبلغ / دولار عند احتساب سعر صرف المزاد العلني	المكاسب (أو الخسائر) بالدولار بين سعر صرف (المصرف العراقي للتجارة) وسعر صرف (البنك المركزي)
شهر / 3	6000000000	1183	1170	5071851	5128205	($ 56354)
شهر / 6	10000000000	1184	1170	8445946	8547009	($ 101063)
شهر / 7	12000000000	1184	1170	10135135	10256410	($ 121275)
شهر / 8	10000000000	1187	1170	8424600	8547009	($ 122409)
شهر / 9	10000000000	1186	1170	8431703	8547009	($ 115306)
شهر / 10	10000000000	1186	1170	8431703	8547009	($ 115306)
شهر / 11	10000000000	1190	1170	8403361	8547009	($ 143648)
شهر / 12	10000000000	1193	1170	8382230	8547009	($ 164779)
المكاسب (أو الخسائر) لسنة 2010 معدل صرف العام 1170						($ 940140) تعادل (1099963800) دينار

(الجدول : من اعداد الباحثان)، (باستخدام كشوفات المصرف العراقي للتجارة وكتب التمويل الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / قسم الشؤون المالية) .

يتضح من الجدول أعلاه إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تكبدت خسارة لسنة 2010 تقدر بمبلغ (940140 $) بما تعادل (1099963800 دينار) مليار وتسعة وتسعون مليون وتسعمائة وثلاثة وستون ألف وثمانمائة دينار. وذلك لتحويل وزارة التعليم العالي مبالغ من الدينار إلى الدولار لتمويل الملحقيات الثقافية في الخارج عن طريق المصرف العراقي للتجارة ، وهذا سوف يؤدي إلى تخفيض تخصيصات الوزارة من حساب المجازين دراسياً . وهو ما ينعكس سلباً على أداء الوزارة. وبالتالي يؤدي إلى تخفيض عدد الدارسين في الخارج .

أضرار مبادلة العملة الناتجة من تعامل الدوائر الحكومية مع المصرف العراقي للتجارة دراسة ميدانية ـ بالتطبيق على مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جدول (6)

المكاسب (أو الخسائر) من تمويل الدوائر الحكومية عن طريق المصرف العراقي للتجارة لسنة 2011

سنة 2011	مبلغ التمويل بالدينار	سعر الصرف المحول عن طريق المصرف العراقي للتجارة	سعر الصرف بسعر المزاد العلني	المبلغ / دولار عند احتساب سعر صرف المصرف العراقي للجارة	المبلغ / دولار عند احتساب سعر صرف المزاد العلني	المكاسب (أو الخسائر) بالدولار بين سعر صرف (المصرف العراقي للتجارة) وسعر صرف (البنك المركزي)
شهر / 1	800000000	1193	1170	6705784	6837607	(131823 $)
شهر / 2	12000000000	1193	1170	10058676	10256410	(197734 $)
شهر / 5	15000000000	1199	1170	12510425	12820513	(310088 $)
شهر / 8	10000000000	1201	1170	8326395	8547009	(220614 $)
شهر / 10	7000000000	1201	1170	5828476	5982906	(154430 $)
شهر / 11	5000000000	1201	1170	4163197	4273504	(110307 $)
المكاسب (أو الخسائر) لسنة 2011 معدل صرف العام 1170						(1124996 $) تعادل (1316245320) دينار

(الجدول : من اعداد الباحثان)، (باستخدام كشوفات المصرف العراقي للتجارة وكتب التمويل الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / قسم الشؤون المالية) .

يتضح من الجدول أعلاه إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تكبدت خسارة لسنة 2011 تقدر بمبلغ (1124996 $) بما تعادل (1316245320 دينار) مليار وثلاثمائة وستة عشر مليون ومائتان وخمسة وأربعون ألف وثلاثمائة وعشرون دينار. وذلك لتحويل وزارة التعليم العالي مبالغ من الدينار إلى الدولار لتمويل الملحقيات الثقافية في الخارج عن طريق المصرف العراقي للتجارة ، وهذا سوف يؤدي إلى تخفيض تخصيصات الوزارة من حساب المجازين دراسياً . وهو ما ينعكس سلباً على أداء الوزارة. وبالتالي يؤدي إلى تخفيض عدد الدارسين في الخارج .

أضرار مبادلة العملة الناتجة من تعامل الدوائر الحكومية مع المصرف العراقي للتجارة دراسة ميدانية ـ بالتطبيق على مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جدول (7)

المكاسب (أو الخسائر) من تمويل الدوائر الحكومية عن طريق المصرف العراقي للتجارة للفترة من 2012/1/1 ولغاية 2012/11/30

سنة 2012	مبلغ التمويل بالدينار	سعر الصرف المحول عن طريق المصرف العراقي للتجارة	سعر الصرف بسعر المزاد العلني	المبلغ / دولار عند احتساب سعر صرف المصرف العراقي للجارة	المبلغ / دولار عند احتساب سعر صرف المزاد العلني	المكاسب (أو الخسائر) بالدولار بين سعر صرف (المصرف العراقي للتجارة) وسعر صرف (البنك المركزي)
شهر / 1	10000000000	1207	1170	8285004	8547009	($ 262005)
شهر / 2	8000000000 8000000000	1226 1235	1170 1170	6525285 6477733	6837607 6837607	($ 312322) ($ 359874)
شهر / 3	17000000000	1230	1170	13821138	14529915	($ 708777)
شهر / 4	25000000000	1273	1170	19638649	21367521	($ 1728872)
شهر / 6	25000000000	1248	1170	20032051	21367521	($ 1335470)
شهر / 7	25000000000	1249	1170	20016013	21367521	($ 1351508)
شهر / 8	2000000000	1250	1170	16000000	17094017	($ 1094017)
شهر / 11	30000000000	1250	1170	24000000	25641026	($ 1641026)
المكاسب (أو الخسائر) لسنة 2012 معدل صرف العام 1170						($ 8793871) تعادل 10288829070 دينار

(الجدول : من اعداد الباحثان)، (باستخدام كشوفات المصرف العراقي للتجارة وكتب التمويل الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / قسم الشؤون المالية) .

يتضح من الجدول أعلاه إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تكبدت خسارة لسنة 2012 تقدر بمبلغ (8793871 $) بما تعادل (10288829070 دينار) عشرة مليار ومائتان وثمانية وثمانون مليون وثمانمائة وتسعة وعشرون ألف وسبعون دينار. وذلك لتحويل وزارة التعليم العالي مبالغ من الدينار إلى الدولار لتمويل الملحقيات الثقافية في الخارج عن طريق المصرف العراقي للتجارة ، وهذا سوف يؤدي إلى تخفيض تخصيصات الوزارة من حساب المجازين دراسياً . وهو ما ينعكس سلباً على أداء الوزارة. وبالتالي يؤدي إلى تخفيض عدد الدارسين في الخارج.

ويتضح من الجداول أعلاه إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تكبدت خسارة من سنة 2006 ولغاية الشهر الحادي عشر من سنة 2012 مبلغ (13387185 $) يعادل (15794549743 دينار) دينار. وهذه الخسائر يتم تحميلها على حساب المجازين دراسياً ، وهذا يؤدي إلى تخفيض أعداد الطلبة المقبولين في الدراسة خارج العراق ، ويلاحظ انه في سنة 2012 لغاية الشهر الحادي عشر تكبدت وزارة التعليم العالي خسائر كبيرة جداً تعادل ضعف خسائر السنوات السابقة منذ سنة 2006 ولغاية 2011 وذلك بسبب ارتفاع سعر الصرف المحتسب من قبل المصرف العراقي للتجارة قياساً بسعر صرف البنك المركزي بفارق كبير جداً .

المبحث الثاني/ الاستنتاجات والتوصيات

أولاً / الاستنتاجات

1. إن اعتماد سعر صرف عن طريق المصرف العراقي للتجارة يؤدي إلى تحمل خسائر كبيرة من قبل المؤسسات والدوائر الحكومية .
2. إن اعتماد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على سعر الصرف المحدد من قبل المصرف العراقي للتجارة يؤدي إلى تكبدها خسائر ويتم تحميل هذه الخسائر على حساب المجازين دراسياً وهذا يؤدي إلى تخفيض أعداد الطلبة المقبولين في الدارسة خارج العراق .
3. تكبدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خسائر كبيرة جداً في سنة 2012 تعادل ضعف الخسائر التي تكبدتها قياساً بالسنوات السابقة وذلك لارتفاع سعر الصرف المحتسب من قبل المصرف العراقي للتجارة مقارنة بسعر الصرف المعلن من قبل البنك المركزي .
4. سعت العديد من دول العالم إلى إصدار معايير تكون بمثابة دليل أو مرشد في التطبيقات المحاسبية وأحكامها لتنظيم العمل المحاسبي ، لكنها في الواقع واجهت تباين وتعدد المعايير من دولة لأخرى كنتيجة طبيعية لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية بين تلك الدول .
5. من المشاكل المحاسبية الناجمة عن اختلافات أسعار صرف العملات الأجنبية المعروف بأن لكل عملة قيمة قياساً بعملة أخرى .
6. هناك نوعين من الوحدات الاقتصادية الأجنبية حسب علاقتها بالوحدة الاقتصادية (الأم) ، إحداهما وحدات اقتصادية مستقلة (Self-contained) ، أما الأخرى فهي وحدات اقتصادية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالوحدة الاقتصادية (الأم) ، والدوائر الرسمية في الخارج هي مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالوزارات والدوائر الرئيسية في العراق (الوحدة الاقتصادية الأم) وفي مثل هذه الحالة تكون العملة الوظيفية للوحدة الاقتصادية الفرعية في الخارج هي التي تعد بها الوحدة الاقتصادية (الأم) قوائمها المالية .
7. إن المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 لم يجبر الشركات على استخدام عملة محددة كالعملة الأجنبية أو العملة المحلية لتكون العملة التي يتم إثبات المعاملات بها وعرض قوائمها المالية بها ، ولكن على الشركات أن تفصح عن أي تغيير يحدث في العملة المستخدمة. ولذلك فان للشركات الحرية في استخدام العملة التي ترغب بها للإفصاح عنها وإثباتها في سجلاتها المحاسبية .

ثانياً : التوصيات

1. مفاتحة وزارة المالية بان تكون تحويلات المبالغ المخصصة للمجازين دراسياً ومصاريف الدوائر الثقافية عن طريق البنك المركزي بدلاً من المصرف العراقي للتجارة.
2. أو يتم شراء دولار أمريكي من البنك المركزي العراقي بسعر الصرف المعلن لديه وإيداع مبالغ الدولار في المصرف العراقي للتجارة لغرض تمويل الملحقيات الثقافية في الخارج، وتتحمل وزارة التعليم العالي مصاريف التحويل فقط إلى المصرف العراقي للتجارة.

المصادر Reference

المصادر العربية Reference Arabic :

أولاً : الكتب العربية Arabic Books :

1. أبو حشيش ، خليل عواد ." المحاسبة المتقدمة ". الطبعة الأولى ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2009 .
2. حماد ، طارق عبد العال. " دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة " . الإسكندرية ، الناشر الدار الجامعية ــ الإسكندرية ، 2006 .
3. السائح ، مفتاح علي . " المحاسبة الدولية " . بدون سنة نشر .

ثانياً : الرسائل الجامعية

1. الدفاعي ، احمد سامي حسب الله . "مفهوم الدخل الشامل وانعكاساته على القيمة السوقية للشركات ــ دراسة ميدانية ". رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2012 .
2. الشمري ، سعاد عدنان نعمان . "معايير المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية ومشاكل تطبيقها في العراق بالتطبيق على عينة من شركات القطاع العام" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2010.
3. كساب ، سامي اسحق ."المشاكل المحاسبية المعاصرة حالات وتطبيقات عملية". رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، جامعة العالم الأمريكية، 2006.
4. النجدي ، باسم حسين جبار . " المحاسبة عن الاستثمارات ألأجنبية ومسؤولية مراقب الحسابات اتجاهها بحث تطبيقي في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية " . رسالة ماجستير في المحاسبة القانونية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد ، 2010 .

ثالثاً : البحوث العربية Arabic Research

1. القرا، صالح. "آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" معايير المحاسبة الدولية ، المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 ، 1993 .
2. الجنابي، عامر محمد ، وعبد الله، بشرى نجم ، والعاني ، صفاء أحمد محمد. " قراءة محاسبية في العمليات الأجنبية وترجمة القوائم المالية". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15 العدد 55، 2009.
3. بيدا ويد ، جورج توما . " البدايات الأولى لتطبيق المحاسبة الدولية " . بحث منشور ، 2010 .

رابعاً : النشرات والدوريات العربية

1. نظام الدوائر الثقافية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، رقم (8) لسنة 1989 .
2. النشرة السنوية ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث للسنوات 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، و 2011 و 2012 .
3. كشوفات المصرف العراقي للتجارة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
4. كتب التمويل الصادرة من قسم الشؤون المالية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

المصادر الأجنبية Reference Foreign :

أولاً : الكتب والبحوث الأجنبية Foreign Books & Research :

1. Arpan, Jeffrey S, Radebaugh, Lee H., "International Accounting and Multinational", Enterprises, 2nd edition, 1985.
2. Doupnik, Timothy, & Perera, Hector. International Accounting. McGraw-Hill Irwin, USA, 2007.
3. Financial Accounting Standard Board, Statement of Financial Accounting Standard No.52. "Foreign Currency Translation ". USA, 1981.
4. Louis, Henock." The Value Relevance of the Foreign Translation Adjustment ". The Accounting Review, 2003.
5. International Accounting Standard Board, International Accounting Standard No.21. "Effect of changes in exchange rates of foreign currencies ". 1993.
6. International Accounting Standard Board, International Financial Reporting Standard No.7. "Financial Instruments: Disclosure ". 2007.
7. Pinto, Jo Ann. "Foreign Currency Translation Adjustment as Predictors of Earning Changes ". Journal of International Accounting, Auditing & Taxation, 2001.

ثانياً: شبكة المعلومات الالكترونية WEPSIT :

- www.cba.ksuedu.server261.com

أضرار مبادلة العملة الناتجة من تعامل الدوائر الحكومية مع المصرف العراقي للتجارة دراسة ميدانية . بالتطبيق على مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Damage Currency Swap the Resulting From Government Departments Dealing With Trade Bank of Iraq From

ABSTRACT :

Interested current Research measuring damage currency Swap by converting The ministry of higher Education and scientific Research money The Iraqi dinar To U.S dollar by Trade Bank Of Iraq , And that The damage Generated resulting from Deferent Between the Exchange Rate adopted From Central Bank of Iraq and Market Exchange Rate adopted by The Trade Bank Of Iraq , and Which led to the greet damage (losses) in Bearing by the ministry, which led to the reduction of the financial allocations for licensed curriculum outside of Iraq , and this in turn leads to reduction in the number of students Sender (scholarships) outside Iraq.

Where the estimated loss (damage) that suffer by the Ministry of Higher Education and Scientific Research for the year 2006 to 2011 amounted to ($ 4,593,314) and the estimated loss for the year 2012 amount ($ 8,793,871) and because of the high exchange rate calculated by the Trade Bank of Iraq compared to the exchange rate announced by the Central Bank of Iraq, and thus the Ministry of Higher Education and Scientific Research has incurred losses estimated at (13,387,185 $) (thirteen million and three hundred and eighty-seven thousand and one hundred and eighty-five dollars) for the period from the year 2006 until the year 2012, equivalent to (15,794,549,743 dinars) (fifteen billion and seven hundred and Ninety-four million and five hundred and forty-nine thousand and seven hundred and forty-three dinars) and this will lead to a reduction of allocations of the Ministry of account certified curriculum, which reflected negatively on the performance of the ministry, and thus lead to a reduction in the number of students abroad, due to the high exchange rate calculated by the Trade Bank of Iraq compared to the exchange rate announced by the Central Bank of Iraq and a very large margin.

Key word/ Damage Swap Currency- Foreign Currency Translations- exchange rate, foreign currency- Central Bank of Iraq- Trade Bank of Iraq.